

ينبغي إنشاء صندوق وطني لإدارة الدين العام الحكومة أمام إمتحان الملفات الاقتصادية الصعبة

ترتدي مرحلة ما بعد تشكيل الحكومة برئاسة الرئيس سعد الحريري أهمية مضاعفة، نظرا الى ترابطها باحوال ضاغطة كنتيجة مباشرة لتفاقم الازمة العامة على الصعيدين المالي والاقتصادي. ما ورد في الشق الاقتصادي في البيان الوزاري للحكومة الجديدة يجسد دقة المرحلة الراهنة، ويتماشي مع الوعود التي اطلقها لبنان امام المانحين الدوليين في مؤتمر سيدر



يحتم واقع الازمة الاقتصادية على الحكومة ان تخوض معركة انجاز متطلبات المرحلة المقبلة بذهنية الحسم الاخير، وامامها خياران لا ثالث لهما: اما النجاح وتنفيذ برامجها، واما الاخفاق والفشل. وهذه المرة لن تكون ارتداداته اقل من انهيار اقتصادي.

لا تملك الحكومة اوراقا كافية للمراهنة، وتدرك ان انفلاش مخاطر الازمة الاقتصادية وانفلاتها من القيود التي تكبلها، ارتقت من مستوى الافتراض النظري الذي يطرحه بعض الخبراء

الاقتصاديين، الى مستوى الاحتمالات الواقعية التي تنذر بالشر. ابرز ما تضمنه البيان الوزاري للحكومة الجديدة، الى جانب المحافظة على الاستقرار النقدي، اجراء تصحيح مالي بمعدل 1% سنويا على مدى 5 سنوات، من خلال زيادة الإيرادات وتقليص الانفاق، بدءا من خفض العجز السنوي لكهرباء لبنان، وصولا الى الغائه كليا. لن يكون ذلك بالامر السهل، اذ يعد ملف الكهرباء من اكبر الملفات الخلافية في البلد. ومن المعلوم ان ملف انشاء معامل

لاننتاج الطاقة، وما يرافقه من خلافات على التعهدات، وملف العاملين في قطاع الكهرباء، وشركات مقدمي الخدمات، وملف العدادات والتعرفة الكهربائية. كلها ملفات متأزمة، تقع رهينة الفساد منذ سنوات، وتشكل جوهر الازمة في قطاع الكهرباء.

فالى اي مدى يمكن لهذه الحكومة تحقيق انجازات في ملف الكهرباء، وخفض عجز الشركة البالغ ملياري دولار سنويا؟ البيان الوزاري يلزم الحكومة التنفيذ السريع والفعال لبرنامج اقتصادي اصلاحي

استثماري، يستند الى الركائز الواردة في رؤية الحكومة اللبنانية المقدمة الى مؤتمر سيدر، والمبادرات التي اوصت بها دراسة الاستشاري ماكينزي، باعتبار هذا البرنامج سلة متكاملة من التشريعات المالية والاستثمارية والقطاعية، مع عدد من الاجراءات الاصلاحية التي يرتبط نجاحها بعدم تجزئتها او تنفيذها انتقائيا.

يؤكد البيان الوزاري التزام الحكومة اصلاحات قطاعية بالشراكة مع القطاع الخاص، وتأمين التغذية الكهربائية 24 ساعة، واعادة التوازن المالي الى مؤسسة كهرباء لبنان عبر الحد من الهدر التقني والمالي، وتثبيت حق لبنان الكامل في موارده الطبيعية في المنطقة الاقتصادية الخالصة من خلال تثبيت حدوده البحرية، وتلزييم تراخيص بلوكات الدورة الثانية قبل نهاية العام 2019، واصدار المراسيم التطبيقية لقانون دعم الشفافية في قطاع البترول. كذلك استكمال تنفيذ خطة ادارة النفايات الصلبة التي اقترتها الحكومة السابقة، واصدار المراسيم التطبيقية لقانون الادارة المتكاملة للنفايات الصلبة.

يتضمن البيان الوزاري اعادة هيكلة القطاع العام من خلال دراسة شاملة للعاملين فيه تبين اعدادهم وانتاجياتهم والشواغر والفوائض وتحدد على اساسها الحاجات الوظيفية لكل الادارات والمؤسسات والمجالس والاسلاك.

النائب السابق لحاكم مصرف لبنان الدكتور مكرديش بولدوغيان اعتبر ان مؤتمر سيدر يركز على وعود المانحين بعد اصلاحات مالية واقتصادية، ودعا الى انشاء وزارة جديدة لادارة الدين العام وادارة مستقلة للنفايات. واكد نائب رئيس غرفة التجارة والصناعة في بيروت وجبل لبنان الدكتور نبيل فهد ان العجز في الموازنة سيؤدي الى مشكلة اقتصادية كبيرة، علما ان سد هذا العجز يتم عبر زيادة الواردات وتخفيف النفقات. ◀

أهمية الإنتاجية

المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها لبنان ترتبط الى حد ما بالاوضاع المضطربة في المنطقة. لذلك فان النمو المطلوب يحتاج الى استقرار امني، والى الابتعاد داخليا من خلق ازمتات نفسية او غير نفسية مع العالم العربي، حتى ينجح النمو في اخذ طريقه الصحيح. النمو الذي نتحدث عنه لا يكفي وحده لحل المشكلات المالية العامة الموجودة. لذا على المسؤولين عدم تغطية مشاكل المالية العامة بالركود الحاصل وعدم ربطها بالنمو الاقتصادي.

مر لبنان في تجارب عدة تتعلق بالنمو الذي وصل الى 24% من العام 2008 ولغاية العام 2010، ولم يكن لديه فائض اولي بالموازنة في ذلك الوقت حتى يستطيع اقله ان يوقف تصاعد الدين.

يتجه لبنان اليوم الى دين عام جديد وباسعار مرتفعة، ويرتفع عجز موازنة بشكل مطرد. لذا، فان التعاطي مع هذا الواقع يحتاج الى اقتناع تام بالاصلاحات المطلوبة، من دون اللجوء الى فرض ضرائب جديدة قبل استعادة سيادة الدولة التي من واجبها جباية الضرائب، وحل ازمة الكهرباء، وترشيد الادارة العامة، ووقف التوظيف السياسي الذي بلغ ذروته عامي 2017 و2018، علما ان هذا الامر لن يتم بين ليلة وضحاها.

يؤكد خبراء الاقتصاد ان من واجب المسؤولين السياسيين تخفيف حدة الخطاب السياسي، وعدم الخلاف على مشاريع مؤتمر سيدر.

عندما يبدأ تنفيذ هذه الاصلاحات يمكننا حينها التوجه نحو المجتمع الدولي، وطلب الدعم اللازم للموازنة على غرار ما حصل خلال مؤتمر باريس 1 و2، وعلى غرار ما قامت به دول الخليج مع الاردن منذ فترة قصيرة.

عدم اعطاء الدعم للموازنة من الدول المانحة في مؤتمر سيدر، مرده الى موجة الفساد التي تضرب ادارتنا ومجتمعنا بشكل مركز. هذا من دون ان ننسى ان ابرز اعداء المالية العامة هو وجود النازحين السوريين. فهذا الوجود بلغت كلفته بحسب الخبراء نحو 14 مليار دولار ما يشكل 32% من حجم الدين الداخلي بالعملة الاجنبية، وهو في حدود 47 مليار دولار.

لكن السؤال المطروح: لماذا لا نطالب بهذه المبالغ؟ ام انها سددت الى لبنان لكنها ضاعت على الطريق ولم تصل الى الغاية المنشودة منها؟

كل هذه التفاصيل تحتم على المسؤولين ايجاد وسائل واصول مشددة لمنع حصول عمليات فساد جديدة، لانه لا يمكننا الاستمرار في العيش في ظل كلام عن حل عمليات الفساد القديمة فيما هناك فساد اكبر مستقبلا على الطريق.

مشاريع سيدر لا تكفي وحدها، اذ ان ثمة مشاريع موازية يجب القيام بها وبسرعة قصوى اولها حل مشكلة الكهرباء، وثانيها عائدات الهاتف الخليوي التي تصل بحسب ما يقوله الخبراء الى نحو 20 او 21 مليار دولار من دون ان تحصل الدولة على حقوقها التي تصل الى نحو 1.400 مليار دولار. هذا من دون اغفال اهمية تحديث مصفاة طرابلس التي لزمتم اخيرا، وهو امر مهم جدا مستقبلا اذا تم الانتهاء منها في وقت سريع لانها ستصبح المصفاة الوحيدة في المنطقة.

على الرغم من صغر حجم لبنان، الا انه يعتبر من اصعب البلدان في الادارة. من هنا يجب التركيز مستقبلا على ايجاد ادارة قادرة ورشيدة ومنتهجة. وعلى كل وزير ان يعمل في اتجاه صحيح من اجل ان تأخذ المشاريع طريقها القويم فلا تتراكم سنوات تنفيذها. هنا تكمن اهمية الانتاجية لدى الوزارات، وهذا الامر يتطلب منا منح الحكومة مدة زمنية لا تتعدى 4 اشهر، من اجل معرفة ما سيوضع من مشاريع على سكة التنفيذ.

اقتصاد

بولدوغيان: الخروج من البيروقراطية القاتلة لكل مشروع

■ حكومة لبنان امام ملفات اقتصادية كبيرة. كيف تنظر الى هذا الواقع؟ وهل ستجتاز الامتحان الصعب؟

□ برز الجانب الاقتصادي بشكل ملحوظ على مضمون البيان الوزاري للحكومة اللبنانية التي تقدمت به امام المجلس النيابي لنيل ثقته. وقد اكدت الحكومة انها ملتزمة بتنفيذها سريعا وفعالا لاصلاحات وصفها رئيسها سعد الحريري بانها قد تكون صعبة ومؤلمة. يجب ان يكون دور الحكومة في تنفيذ الملفات الاقتصادية المطروحة من اجل اعادة الثقة المفقودة، والتي تجلت في اكثر من مناسبة محلية ودولية وخصوصا لدى مؤسسات التصنيف الدولية، وان الخطط الموضوعية لمعالجة الواقع الاقتصادي مقبولة وعلى الجميع التعاون لتنفيذها. يجب اعطاء المجال للحكومة لتنفيذ ما وعدت به لان الوضع غير طبيعي وهو في عنق الزجاجة، ويجب معالجته بحكمة وروية وبجهود اكبر للوصول الى انقاذ الوضع باقل الخسائر الممكنة.

■ كيف تقرأ عمليا الخطوات الواجب اتباعها للخروج من عنق الزجاجة؟

□ البيان الوزاري يرتكز في شقه الاقتصادي على وعود المانحين، وبعد اجراء عملية اصلاحية اقتصادية ومالية البدء بالعمل الجدي من اجل وقف النزف الحاصل في المالية العامة، عبر وقف الهدر ومكافحة الفساد، والعمل ايضا على تخفيف الاعباء من كاهل المواطن عبر السعي الى اقرار مشاريع تساهم في تحسين مستوى المعيشة لدى المواطنين بعد ان وصلت الامور الى شفير الهاوية. على الحكومة الالتزام عمليا بخفض العجز المالي من طريق خفض كلفة الكهرباء التي تصل سنويا الى نحو مليار دولار، وهو

امر بالغ الاهمية، والاتجاه نحو انشاء معامل كهربائية صغيرة داخل الاحياء. هذا فضلا عن وضع خطة شاملة لادارة النفايات. الامر المهم ايضا والذي له طابع العجلة، هو الاسراع في انشاء صندوق وطني لاستهلاك الدين العام على مثال الصندوق الفرنسي.

■ يتبين من البيان الوزاري ان لدى الحكومة نية للسير في برنامج اصلاحي لتحقيق المطلوب على المستوى الدولي. هل يمكن التنفيذ خلال فترة وجيزة؟

□ هناك سلة متكاملة من التشريعات المالية والاستثمارية يرتبط نجاحها بتنفيذها جميعا وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص. لبنان يمر في مرحلة دقيقة تجسد خطورة المرحلة الراهنة وارتفاع مخاطرها الاقتصادية. البيان الوزاري يتماشى الى حد بعيد مع الوعود التي اطلقها امام مؤتمر سيدر. لذا يجب استكمال كل الملفات التي طرحت لابعاد السلبية عن واقع الازمة التي نعيشها. الاخفاق لن تكون ارتداداته سهلة على الاطلاق. والكل يدرك ان الازمة لم تعد نظرية بل هناك احتمالات واقعية تندر بالشر. لذلك فان الحكومة، ومن خلال بيانها، يمكن ان تخوض معركة انجاز متطلبات المرحلة المقبلة بشكل حاسم.

■ ما هي الاولويات الواجب اعتمادها لنجاح تلك الخطوات؟

□ للحكومة اولويات حددها الرئيس سعد الحريري، ابرزها الاهتمام بالملف المعيشي، وما يرتبط به، في محاولة للتخفيف من الاعباء التي يتحملها المواطن. توصياتي في هذا المجال تركز على عدد من النقاط ابرزها:

- عدم فرض ضرائب تطاول مراكز الانتاج ومنها الضريبة على البنزين.
- عدم رفع سعر استهلاك الكهرباء.

الخطوة الاولى في عملية النمو خلق فرص عمل وتوسيع الاستثمار



النائب السابق لحاكم مصرف لبنان الدكتور مكرديش بولدوغيان.

• انشاء معامل كهرباء صغيرة داخل الاحياء، وهذا الاقتراح تقدمت به منذ عام 2000 الى مجلس الانماء والاعمار، لكنه رفض من دون اعطاء الاسباب.

• انشاء وزارة جديدة لادارة الدين العام.

• انشاء ادارة مستقلة لملف النفايات، وهذا الاقتراح تقدمت به ايضا عام 1997 ولكنه رفض من مجلس الانماء والاعمار.

لانشاء مثل هذه الادارات هدف يرتكز على الخروج من البيروقراطية الادارية القاتلة لكل مشروع. لذلك فان اي تأخير اداري لتنفيذ المشاريع المطروحة سيفقد معناها او اهدافها كليا. اخيرا، اقترح ان يكون القطاع الخاص جزءا من اللجنة المالية في المجلس النيابي، لمواكبة عملية التشريع وفق نظرة تكنولوجية مالية حديثة، حتى تتمكن من بناء جسر لكل عمليات ادارة الدولة.

فهد: عجز الموازنة سيؤدي الى مشكلة اقتصادية كبيرة

■ تضمن البيان الوزاري للحكومة شقا اقتصاديا يعرض لكيفية العمل على تحقيق الاستقرار وتنشيط الاقتصاد الوطني. كيف تقرأ هذا القسم من البيان الوزاري؟

□ الامر البارز في الشق الاقتصادي من البيان الوزاري، ان جميع المسؤولين من دون استثناء اصبحوا على دراية تامة بخطورة الوضع. لحل المشكلة ينبغي المباشرة بوقف عجز الموازنة العامة لانها المدخل الى حل بقية المشاكل. قبل سنتين، وعند درس موضوع سلسلة الرتب والرواتب التي اقرت وفق معطيات ضيقة ولمصلحة الاطراف السياسيين، لم يكن اصحاب الشأن على دراية او فهم واسع او اقتناع بأن العجز الموجود في الموازنة سيؤدي الى مشكلة اقتصادية كبيرة.

لذلك جاء البيان الوزاري اليوم لترجمة اقتناع المسؤولين بضرورة حل مسألة عجز الموازنة ومعرفة طريق خفض هذا العجز. حدد البيان الوزاري طريقتين لسد هذا العجز: اولى زيادة الواردات عبر فرض ضرائب جديدة من دون ان يتأذى الاقتصاد، وثانية تخفيف النفقات.

■ ما هي اولويات خفض النفقات؟

□ وقف العجز في الكهرباء، ووقف التوظيف بجميع اشكاله في القطاع العام، ووقف الهدر المتمثل بخفض حجم الانفاق في الادارات والمؤسسات الحكومية، وعند تطبيق هذه المسلمات يمكننا تلمس طريق الحل.

■ لكن هذه الامور معروفة وليست جديدة. ما سبب التأخير في تنفيذها؟

- لان كل طرف سياسي كان يحمل غيره من الازمات والمسؤولية كي يدفع ثمنها سياسيا. لم يكن لدى احد الشجاعة لمواجهة الامر وتغيير الواقع. اضافة الى ذلك، كان الامر شعبويا



علينا وقف دعم قطاع الكهرباء نهائيا



نائب رئيس غرفة التجارة والصناعة في بيروت وجبل لبنان الدكتور نبيل فهد.

اكتر منه مسؤولية عملية، وهذه الطريقة كانت تؤمن مدخولا جيدا للمسؤول. الحل اذن، هو بوقف الدعم نهائيا عن قطاع الكهرباء حتى لا يبقى الوضع يستنفد قدرة الدولة على الحل. ان دعم الاستهلاك ينافي المنطق الاقتصادي، لذا يجب دعم الانتاج حتى يتأمن التوازن في موضوع الكهرباء.

■ كيف يمكن تأمين نمو 1% سنويا مع كل هذا الوضع القائم؟

□ كنا نعيش وضعاً مأزوماً من جراء فقدان الثقة بالدولة، لكن ما حدث بعد تشكيل الحكومة، ووضع البيان الوزاري، اعاد نوعاً ما الثقة الى قطاع الاعمال، وهو امر كان يحتاجه بشدة من اجل عودة الاستثمارات وتوسيع حجم الاعمال. في حين كنا منذ تسعة اشهر نفكر في كيفية خفض الانفاق وتقليص عملية التوسع خوفاً من المجهول. ما اعلنت عنه الحكومة يمكن ان يكون مدخلا للاخذ بوجهة نظرنا كاتقنيين. النظرة اليوم اختلفت لدى المستثمرين الداخلين، وهم على اقتناع تام بانهم يستطيعون العودة الى استكمال اعمالهم. الخطوة الاولى في عملية النمو هي في خلق فرص عمل جديدة وتوسيع الاستثمار، وتوظيف الاموال في شراء اصول وخدمات من السوق الداخلية مما يسرع في تحريك العجلة الاقتصادية.

■ ماذا عن مؤتمر سيدر؟

□ خطوة ثانية وتحمل امرين مهمين: اشراك القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع الاستثمارية في البنى التحتية، وكلفة اموال سيدر متدنية جدا مقارنة بما تستدينه الدول من سندات الخزينة والاوروبوند. هذه المعطيات من سيدر كفيلة باعطاء الزخم المطلوب لزيادة النمو خلال السنوات المقبلة.

■ ماذا عن الفساد؟ وهل فترة وجيزة جدا من عودة الثقة كفيلة بوقف هذه الافة المنتشرة في كل القطاعات؟

□ الفساد مشكلة كبيرة اصبحت من ضمن الثقافة اليومية للوطن. لذلك القضاء عليه صعب. يجب اولا القضاء على مراكز النفوذ حتى تتأمن طريق مكافحة الفساد. اعتقد ان الحل الامثل هو البدء بتطبيق الحكومة الالكترونية التي توقف الاختلاط بين الموظف في اية فئة كان والمواطن صاحب العلاقة. على هذه الحكومة ان لا توقف عملية الرشوة فقط، بل عملية الاختلاس والتزوير وهدر الوقت. على الرغم من ان الدراسات المطلوبة قد انجزت في شأنها بحسب علمي، فان بدء العمل بهذه الحكومة غير معروف لاسباب معروفة.

ع. ش